http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1959) السنة الثامنة - الثلاثاء (9) تشرين الثاني 2010

زحام مروري كبير يعيق المواطنين من الوصول إلى أماكن أعمالهم.. الأسباب والحلول

المرور:كثرة اعداد السيارات هي السبب مصادر أمنية :لاعلاقة لنا بزحامات الشوارع

وسط هذا الزحام بين الشوارع الذي اهلك واتعب المواطن، الذي اصبح يساير اوضاعه كيفما تشاء الاوضاع السياسية وليس كيفما يشاء هو، ووسط أوضاع أمنية متوترة بعد التفجيرات الأخيرة التي سببت قلقاً كبيراً على جميع الصعد، بات المواطن لايعرف ماذا يفعل.

لمتابعة هذا الموضوع توجه فريق "المدى" الى احد شوارع بغداد الرئيسية، شارع السعدون، الكرادة، الباب الشرقي، بعد ان اغلق بمئات السيارات التي اضطرت الى اطفاء محركاتها بسبب وقوف السير لفترة من الوقت، طابور طويل يمتد ما بين ساحتي "النصر والتحرير".

بغداد/ اياس حسام الساموك و أيناس طارق..... تصوير- أدهم يوسف

وما ان بدأ الحديث بين الفريق عن نقطة الانطلاق، حتى لفت نظرنا شخص ينزل من احدى سيارات التكسي وهو متذمر ويقول "مو حجي هذا لو رايح للبصرة ما جان طولت هلكد" وتسارعنا لسؤال المواطن عن سبب هذا الكلام، فقال ان الطريق ما بين منطقة المنصور وشارع السعدون استغرق ٣ ساعات وبالتالي التاخير في اكمال المعاملات وعلى هذا الحال كل يوم، اما صاحب سيارة الاجرة فقد قال انه شخصيا استهلك كميات من البنزين تكفي للوصول الى اي محافظة اخرى منتقدا دور بعض السيطرات الامنية التي ينحسر دورها في التأخير، وهنا تدخل مواطن ويقول اننا وعلى حد علمنا ان الغرض الاكبر من السيطرات هو تأخير سير المركبات الذي هو جزء من الخطة الامنية للحد من العمليات الارهابية، وسألنا كيف يتم الحد من العمليات بواسطة التأخير، قال انا لا اعرف!.

الا ان ابو محمد وهو سائق مركبة في مصلحة نقل الركاب قال: اذا كان التأخير لأغراض امنية والحد من العمليات الارهابية فهو مرحب به، لكن ليس الى الحد الذي يستغرق الطريق ساعات طويلة ، كما اننا لم نلمس فائدة مرجوة.

سائقو الكيات ايضا ابدوا انزعاجهم من هذا الزحام، وقال ياسر: ان طلاب جامعة بغداد اضطروا اليوم للسير على الاقدام على طول جسر الجادرية بسبب قطع الطريق وفتح مجال واحد لعبور السيارات من قبل السيطرات المنتشرة هناك وهذا غير ممكن مع ساعات الذروة، حيث استغرق المسير مدة ساعتين ونصف فقط لعبور الجسر.

في الطريق شدت مسامعنا انتقادات المواطنين الى المشهد السياسي والذي القى بظلاله على الواقع الامني واثر سلبا على حركة المواطنين بين مناطق العاصمة.

الغريب في الامر، في السابق كنا نطلب من المواطنين التحدث عن همومهم الى الصحافة، اما الان فأن المواطن هو من يطلب ذلك، حيث وجدنا شيخاً كبيراً يبدو عليه التعب يحمل "فايل"، عرفنا ان لديه مراجعة لدائرة، التقاعد فهذه الشريحة اصبحت سيماؤهم في وجوههم، فسألناه عن الازدحام فأعجبتنا لهجته التي تدل على اصالة عراقيته وهو قال" يا ابني اني جاي من الكوت لهنا دامشي بمعاملة التقاعد، بس الازدحام اخرني وما اعرف شنو السالفة ويمكن ارجع لاهلي واني ما مسوي شي".

هنا كان بانتظارنا عدد من الرجال قالوا نحن موظفون في احدى وزارات الدولة وهذا الزحام سبب تغيبنا عن الدوام حيث استغرق الطريق ما بين منطقتي الشعب والكرادة ٣ ساعات، متسائلين هل يعقل ذلك؟

احد الشباب يمشي بسرعة ويتكلم مع نفسه، قال "انا طالب ماجستير وتأخرت عن دوامي فطريقي ما بين الاعظمية والباب الشرقي ساعتان ونصف، ولااعرف متى اصل الى منطقة الجادرية"، الحديث لم يكتمل مع هذا الشاب بسبب استدعاء القوات الامنية المرابطة في الساحة لنا حيث قامت بتفتيش الكاميرا التي نحملها لمعرفة ما اذا كان المصور التقط صورا الى السيطرات الامنية المنتشرة في هذه المنطقة المهمة.

احد الاعلاميين المتواجدين هناك طالب الحكومة بايجاد حل لهذه المشكلة فالزحامات بدأت تثقل كاهل المواطن والحديث عن الحالة الامنية وامكانية حلها بواسطة تعطيل المواطنين امر غير معقول، مبينا ان هذا الامر تعود عليه المواطن العراقي فكل اختراق امني يحصل نجد ان تشديداً امنياً يحصل بعده وما تمر ايام قلائل حتى ينتهي الامر وكأن شيئاً لم يحدث.

من جانبها اعتبرت القوات الامنية مسألة الزحامات طبيعية، نافية ان يكون هنالك اي تغيير في الخطة الامنية كما اشيع في وسائل الاعلام.

وفي اتصال هاتفي مع العميد نجم مدير العلاقات والاعلام في مديرية المرور العامة صرح لـ"المدى" قائلاً: بالنسبة للزحامات التي تشهدها مدينة بغداد طبيعية لان الطرق هي نفسها ولم تتغير فضلا عن وجود الحواجز الكونكريتية ونقاط التفتيش المنتشرة في الشوارع التي تؤدي بطبيعة الحال الى حدوث زخم مروري كبير خاصة بعدما شهدت بغداد انفجارات عديدة، الامر الذي حدا بالسلطات الامنية الى تشديد عملها الامني وبصورة اكثر دقة لمنع اختراق السيارات المفخخة.

واضاف إن الزخم المروري الحالي يعزا ايضاً الى وجود اكثر من ٢٧٠ الف سيارة اضيفت اليها مليون سيارة اخرى سجلت بموجب القرار ٢١٥ و٢١٧ الخاص بتسجيل سيارات المنفيس ولولا العمل بقرار الفردي والزوجي لاصبح وضع الشارع العراقي الان اشبه بكارثة مرورية.

وصرح مصدر امني لـ"المدى" قائلاً: الاجراءات الامنية هي نفسها ولم يحدث اي تغيير في الخطة،وما جرى فقط هو تنمية الدور الاستخباراتي للوقوف على الثغرات.

واضاف المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه، ان زيادة الحواجز الكونكريتية ووجود سيطرات التفتيش يزيد من الزحام المروري الامر الذي يسبب ارباكاً للمواطنين، غير ان زيادة اعداد السيارات في الشارع يتطلب تفتيشها بصورة ادق حتى لايسمح بمرور السيارات المفخخة او الاشخاص المشبوهين "الإرهابيين "وحقيقة الجميع يعلم ان التوترات الامنية لن تنتهي الا بتشكيل الحكومة العراقية، وما تفعله القوات الامنية هي بذل اقصى جهدها،لهذا نحن نطلب من المواطنين تحمل الاوضاع حتى يتم تشكيل الحكومة باسرع وقت ممكن ليتم القضاء على الجهات الارهابية وفرض سيطرة اكبر على الشارع العراقي.

الجامعات الاهلية العراقية..تخريج كفاءات علمية ام تحقيق ارباح؟!

كليات غير معترف بها تعمل بدون موافقات رسمية ولا من حل!

بعد سقوط النظام الدكتاتوري شهد العراق انفتاحا واسعاً في مختلف المجالات، من بينه هذا الانتشار في الجامعات الأهلية بمختلف الاختصاصات. ورغم ارتفاع اسعارها وعدم تساهلهم في"الاقساط المالية" لكنها لاقت قبولاً ورواجاً واقبالاً واسعاً من الطلبة. والسؤال الذي يطرح نفسه هل ان هذا الانتشار للجامعات الاهلية مبني على اسس علمية من بينها حاجة البلد ام انه نوع من التعبير غير المدروس لمفهوم الحريات ستكون نتائجه ارباكاً علمياً لسير التعليم في العراق وتخريج طلبة غير كفوئين بسبب طرق التدريس الجامعي. على ما يبدو إن هذا الأمر يحمل بين جنباته الكثير من السلبيات لدرجة انه بات يهدد الساحة العلمية، وهذا أمر يتفق عليه الكثير من اهل الاختصاص،دون ان نغفل نواحي ايجابية اخرى تتمثل باستيعاب اعداد من الطلبة لم تسعفهم درجاتهم للقبول في الجامعات الحكومية،كما ان البعض اختار الكليات الاهلية ليضمن قبولاً في اختصاص يرغبه.

بغداد/ المدى

بنايات كليات ام منازل

اول ما يثير الانتباه هو تلك البنايات التي لا يمكن ان تكون "جامعة "لانها عبارة عن بيوت حورت بشكل مشوه و لاتتجاوز مساحة الواحدة منها ٢٠٠ متر مربع و أقيم رصيف مقابل البيت، نقصد "الجامعة"، سيج باسلاك حديدية مرتفعة..احدى هذه الجامعات تقع في الشارع العام المؤدي الى حي الجهاد تاسست عام ٢٠٠٦ وتدرس مختلف الاختصاصات العلمية، لكنها تشغل منزلين احدهما يبعد كيلو متر واحد تقريباً،فهل يعقل ان يتنقل الطلاب كل ساعة بين البنايتين لتلقي المحاضرات العلمية؟

يقول عمار احد طلاب كلية..... الاهلية انه دفع قسطاً مالياً مقداره ٢٠٠٠ دولار سنوياً واختار دراسة علم الحاسوب وهو الان في المرحلة الثالثة، لكنه يعترف صراحة انه لم يحضر الكثير من المحاضرات التي يتم استنساخها من قبل المدرسين وتوزيعها على الطلاب،بينما تعلق هند احدى طالبات قسم "التربية" قائلة: كل ما افعله بداية كل عام هو دفع القسط وحضور الامتحان النهائي لانني موظفة في وزارة الثقافة، والغاية من اكمال دراستي لتعديل عنواني الوظيفي لان الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم، ولست الطالبة الوحيدة انما هناك طلاب كثر لديهم ارتباطات عديدة لاتسمح بالدوام غير يوم واحد بالاسبوع، بينما يعلق اياد طالب في كلية..... الاهلية اذا كان مشروع الكليات الاهلية غير جيد لماذا لاتغلقها وزارة التعليم، التي لاتوجه نظرها الى عمل الكليات الاهلية بالشكل العلمي كما انها لاتتدخل في الامور المالية التي تركتها سائبة ومطلقة. ويضيف: بشكل عام هناك بعض الكليات الاهلية معترف بها من منظمة اليونسكو و حريصة على تقديم الافضل وبمستوى علمي عال جداً كما ان هناك التي لاتقدم شيئاً للطلاب غير محاضرات وشهادة تخرج بالنجاح مقابل الحصول على المال.

يقول فارس مروان استاذ في جامعة بغداد: الكليات الأهلية سبب من أسباب تردي التعليم في العراق بسبب دخول الطلاب إلى تخصصات لاتتناسب مع معدلهم في الإعدادية، حيث ان خطة القبول المركزي توضع على وفق دراسة شاملة لمستوى الطالب العلمي ومدى استحقاقه القبول الجامعي فليس من المعقول ان يدخل طالب الى كلية الهندسة ومعدله لايتجاوز ٦٠ ٪ فاين الكفاءة والقدرة العلمية على الاستيعاب العلمي طوال سنوات الدراسة الاعدادية؟ ويشير الى ان ما يؤسف له إن بعض الجامعات الاهلية تهدف إلى تحقيق الربح المادي بالدرجة الأساس،ويكون الجانب العلمي ثانويا، حيث لا تلتزم بالمناهج التي تقرها الوزارة و تقوم بتبسيط المناهج للطلبة من خلال اختصارها بالملازم وذلك كوسيلة لجذب اكبر عدد ممكن من الطلبة للدراسة فيها إضافة إلى منحها الخريجين معدلات عالية قد لايستحقونها من حيث الجهد المبذول والكفاءة العلمية.

بينما يقول الدكتور سامر استاذ في جامعة بغداد "كلية طب الاسنان" ان التأثير السلبي لهذه الجامعات يتمثل بعدم مراعاتها اهم الجوانب العلمية مثل المعدل الذي لايؤهل الطالب في اكمال دراسة معهد فكيف يمكن ان يتخرج طبيباً او محامياً، فهناك مثلاً طالبة تخرجت من "كلية القانون" ولم تكمل الدراسة المتوسطة وحصلت على شهادة الاعدادية بالطرق غير الاصولية، والان هي تحمل لقب محامية وهذه ليست قصة من نسج الخيال انما حقيقة والكثير من هذه الحالات لم تعد خافية.

أهالي الطلبة الدارسين في الكليات الأهلية بدورهم يشكون ارتفاع أسعارها وتردي المستوى العلمي لأبنائهم،ولظروف معينة التحق الطالب بتلك الجامعات حيث يقول عثمان بسبب تهجيرهم من محل سكنهم سنة ٢٠٠٨ اضطروا الى المغادرة الى احدى الدول المجاورة وهناك اكمل ابنه "نور" الدراسة الاعدادية والتحق بجامعة اهلية وبعد العودة الى بغداد لم تقبله الجامعات الحكومية بسبب بعض الاشكالات في اوراق النقل فضلا عن ان ابنه كان يدرس هناك الحاسوب والكليات العراقية تقول ان معدله لايسمح بدخول الجامعة التكنلوجية،فاضطر للانتساب الى احدى الجامعات الاهلية وبنفس القسم مقابل دفع قسط مالي مقداره "٢٦٠٠٠٠" دفعه كي لاتضيع ثلاث سنوات دراسة جامعية.

اما والد الطالبة سجى فيقول: أقساط الدراسة السنوية مرتفعة جداً وتزداد عاماً بعد عام و يجب أن يقابل هذا المبلغ المالي المرتفع مستوى علمي جيد "والاهلية "تضم فئات من الطلاب الذين لم يحالفهم الحظ ويقبلون في الجامعات الحكومية، ، فكانت الجامعات الاهلية فرصة انقاذ،وبالمقابل وبكل صراحة فهناك جامعات حكومية ايضاً يكون النجاح فيها بالواسطات وحتى دفع مبالغ مالية فلماذا نقول ان التدريس الاهلي وحده يؤثر على المستوى العلمي في العراق؟

وزارة التعليم

حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أسماء الكليات الأهلية المعترف بها رسميا من قبل الوزارة وذلك لقطع الشك باليقين ومنع أية حالة تشويش لدى خريجي الدراسة الاعدادية وذويهم، حيث تقول الدكتورة سهام الشجيري مديرة اعلام الوزارة في تصريح صحفي سابق: ان الوزارة حددت اسماء الكليات الاهلية المعترف بها رسميا. واكدت ان الوزارة تعتزم معاقبة الأساتذة العاملين في الجامعات والمعاهد غير المعترف بها وإحالتهم إلى النزاهة. إذ قالت: أن أعماما سيصدر إلى الجامعات والمعاهد العراقية يتضمن معاقبة أساتذتها الذين يدرسون أو يحاضرون أو يشاركون في مناقشات داخل الجامعات المفتوحة غير المعترف بها من الوزارة حيث سيحال الأساتذة إلى النزاهة لعدم وجود صفة قانونية لهذه الجامعات والمعاهد، موضحة أن هذه الإجراءات تأتي للوقوف بوجه هذه الجامعات ومنعها من الانتشار في البلد، سيما أن الشهادة أو الوثيقة التي تصدر منها غير قانونية ولا تعترف بها أية جهة رسمية، مشيرة إلى وجود عدد من المعاهد والجامعات غير المعترف بها تعمل في البلد من دون الحصول على الموافقات الرسمية"، مؤكدة في الوقت ذاته "ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي طالبت وزارة الداخلية باتخاذ الإجراءات القانونية بحق هذه الجامعات وإغلاقها.

أساتذة جامعيون يقولون: هنالك تأثير سلبي لهذه الجامعات لعدم مراعاتها بعض الجوانب العلمية

طلاب الكليات الحكومية

اما طلبة الكليات الحكومية فلهم رأي مخالف حول الكليات الأهلية ومستوى طلبتها العلمي حيث يقول احمد فاضل "كلية الادارة والاقتصاد" ان طلاب الجامعات الاهلية يدرسون تقريباً جميع المواد الدراسية باللغة العربية مثل كلية الهندسة واحيانا الطب فبعض اصدقائنا التحقوا بكلية الهندسة جامعة:....." والمصطلحات الاساسية باللغة العربية، وحقيقة طلاب الاهلية يعرفون ان النجاح هو للجميع فليس من المعقول ان يدفعوا الملايين ويرسبوا نهاية العام لان كلية الهندسة الاهلية يصل قسط السنة الاخيرة فيها الى ثلاثة ملايين وخمسمائة دينار فقط.

اما نور عماد كلية الاداب الجامعة المستنصرية تقول: فكرة الكليات الاهلية غير صحيحة لان شهادتها ونجاحها يحدده المال ودراستها ليست جيدة مقارنة بالجامعات الحكومية وهذا الراي يختلف فيه بعض الزملاء لانهم يقولون ان الدراسة احيانا بالحكومية غير جيدة وتفتقد الاسلوب العلمي والطالب لايهمه غير الحصول على شهادة وهنا الاثنان لايختلفان بشيء غير ان الاولى هي شبة مجانية والاخرى بالملايين.

بالمقابل حاولنا ان نأخذ رأي بعض العاملين في الكليات الاهلية،غير انهم رفضوا ذلك وادعوا ان هناك توجهاً لمحاربة عملهم الذي تتوفر فيه مستويات علمية دفعت وزارة التعليم العالي الى الاعتراف بهم،وهم لا شأن لهم بالكليات التي تعمل بدون موافقات رسمية.

أخيراً لابد من ايجاد حلول جذرية ووضع حد لكل السلبيات وذلك بتوحيد مناهج الدراسات الجامعية الحكومية والأهلية، فالعراق بحاجة الى خبرات وكفاءات جيدة وان يصار الى التوسع في الجامعات على وفق حاجة العراق الآنية والمستقبلية لكي لانسهم بتخريج مئات العاطلين.